الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة"

إعداد الباحث:

زيدان محمد فياض الخطار

رئيس قسم الايرادات

بلدية بيرين الجديدة

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

يهدف هذا البحث للبحث في العلاقة السببية بين تغيرات الإيرادات والنفقات في نمو ميزانية الدولة للموازنة العامة للدولة دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة، من طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعهما وثيقة واحدة، هي الموازنة العامة للدولة ولأهمية هذا الموضوع يجب أن يخضع إعداد الموازنة العامة للدولة لمجموعة من القواعد، تهدف الى وضع الموازنة في صورة واضحة كي سيهل على السلطة التشريعية تفهمها ومن ثم فرض الرقابة على تنفيذها.

لقد تم تناول هذا الموضوع من خلال البحث بمفهوم الرقابة، وأنواعها، كون الرقابة على الميزانية هو ضمان تحقيقها لأقصى قدر من المنافع للمجتمع في حدود السياسات العامة للدولة، خاصة فى وقت كثر فيه الإعتداء على نفقات الدولة وايراداتها سواءاً عن قصد أو سوء ادارة.

من الأمور المألوفة في مضمون الموازنات العامة بيان النفقات والأيرادات المرتقبة للدولة وذلك للسنة القادمة، فتشمل مقادير وارقام الأيردات المتوقع الحصول عليها والمبالغ المتوقع انفاقها ضمن تقسيمات متنوعة كالتقسيم الاداري او الوظيفي وايراد بعض القواعد العامة لتسهيل تطبيق وتنفيذ الموازنة العامة.

المقدمة:

تسعى الحكومات، في جميع أنحاء العالم، إلى توفير السلع العامة حيث أدى الانكماش الاقتصادي الإقليمي وزيادة الإنفاق إلى عجز كبير في ميزانية الدولة . تعد الموازنة العامة الخطة المالية للدولة لتبين إيراداتها ونفقاتها خلال العام وتظهر بالتالي مقدار العجز والدين المترتب على الدول، لكن المعضلة محلياً هي اجترار العمل التقليدي في إعداد الموازنة بين الإيرادات والنفقات، وقد يكون من المهم التفكير اليوم بإعادة النظر بطرق احتساب الموازنة والنظر لها بطرق مختلفة، وبالتالي إعادة رسم السياسات المالية الناتجة عن ذلك حيث تعكس الميزانية العامة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة فهي تساعد في ادارة و توجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية ارقاماً وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها اثار في كل من حجم الانتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه و قطاعاته وتبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة مباشرة من لحظة نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية حيث يصبح بعدها ساري المفعول وفي ضوء ذلك تبدأ الإجراءات العملية لمرحلة التنفيذ حيث تعتبر الرقابة على تنفيذ الموازنة آخر مرحلة تمر بها الموازنة العامة للدولة والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم على أكمل وجه مما ينعكس بالإيجاب على تحقيق الهدف المرجو منها والذي يكمن بتنمية المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً.

ويمكن أن نقسم الرقابة من حيث الجهة التى تتولاها الى رقابة داخلية وخارجية ، ومن حيث التوقيت الزمني الى رقابة سابقة وأخرى لاحقة ، ومن حيث نوعيتها تقسم الى رقابة حسابية ورقابة تقيمية.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاطار النظري

ماهي الميزانية العامة للدولة

الميزانية (أو الموازنة) العامة للدولة هي وثيقة تُعدها الحكومة سنويا، وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلا عن برمجة نفقاتها و تُعد وفقا لقواعد وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية، بهدف تحسين مقروئيتها وتعزيز شفافيتها ومصداقيتها في أعين المواطنين. ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش وتعديل ولا يمكن للحكومات في البلدان الديمقراطية أن تتصرف في موارد الدولة خارج ما تنص عليه الميزانية العامة التي تكون قد حظيت بثقة البرلمان بعد عرضها عليه للتصويت.

وتعرف الميزانية العامة ايضا انها بيان مفصل يوضح فيه تفاصيل جميع الايرادات المتحققة للحكومة خلال فترة زمنية معينة ومصادر هذه الايرادات بالإضافة الى جميع النفقات المتكبدة خلال هذه الفترة و طرق و مجالات إنفاقها.

تقوم الحكومة بإعداد الموازنة من خلال وزارة المالية، ثم يعرض مشروع الموازنة على مجلس الأمة، الذي يصوت برفض أو قبول المقترح. إن قُبلت الموازنة، تعتمد ويعمل بها في السنة الجديدة ولذلك تهدف الحكومة خلال إعداد الموازنة العامة إلى إحداث توازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، اللتان تشكلان العناصر الأساسية للموازنة العامة، وإدارة هذا بكفاءة وفعالية على مدار السنة. وتتكون الميزانية العامة من بندين أساسيين هما الإيرادات والنفقات.

ماهي النفقات والايرادات

النفقات: يتخذ مصطلح النفقات العامة عدة معانٍ، ومنها أنها عبارة عن مبلغ من المال يدفعه شخص عام لغايات تحقيق هدف عام، أو إشباع حاجة، أو رغبة عامة، أي بمعنى آخر هو قيام الدولة بدفع مبلغ من النقود أو شخص تابع لها لتقديم منفعة عامة وتحقيقها.

أما النفقات العامة فتعرف بأنها جميع النفقات المتكبدة من قبل الحكومة خلال فترة زمنية معينة وتصنف النفقات العامة حسب الهدف من الانفاق الى عدد كبير من التصنيفات:

- **النفقات الرأسمالية والايرادات**

تعد جميع النفقات التي تدفعها الحكومة و تؤدي الى إنشاء أصول استثمارية مدرة للدخل أو أصول ثابتة تضاف الى قيمة الإقتصاد مصروفات رأسمالية وهي نفقات غير متكررة تدفع مرة واحدة على مشروع معين و يطلق عليها احياناً اسم النفقات التطويرية لإنها تقوم بتطوير إقتصاد البلد و تزيد من قدرته الإنتاجية مثل:

- **الانفاق على إنشاء مصانع حكومية**
- **تشييد السدود وغيرها من النفقات**
- **نفقات الايرادات**

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

النفقات التي يتم دفعها من قبل الحكومة ولا تقوم بإنشاء أصل ثابت أو استثماري وتهدف الى تحقيق الدخل كالنفقات الاستهلاكية على الصحة و التعليم و صيانة معدات الدولة.

- **النفقات الإنتاجية ويغير الانتاجية**

1- النفقات الانتاجية

يشير مصطلح النفقات الانتاجية الى اي إنفاق تم تكبده من قبل الحكومة لتطوير المشاريع الاستثمارية في الدولة بهدف زيادة القدرة الانتاجية لاقتصادها و العمل على على ازدهارها وتشمل نفقات الانتاج الزراعي

2- النفقات غير الانتاجية

النفقات التي يتم تكبدها من قبل الحكومة ولا تحقق أي دخل مثل النفقات التي تدفع للفوائد وتتفرع النفقات إلى قسمين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات الاستثمار أو التجهيز.

1- نفقات التسيير: وهي النفقات الضرورية لاستمرار أجهزة الدولة في أداء مهامها الإدارية وأدوارها الاجتماعية. وتتعلق بأداء أجور الموظفين ومساهمات الدولة في صناديق التقاعد والتأمين الصحي الخاصة بموظفي الدولة، واقتناء لوازم السير العادي لمختلف الإدارات من مؤنٍ ومعدات. بالإضافة إلى نفقات دعم الأسعار والمساعدات ذات الصبغة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء، ونفقات خدمة الدين العمومي

(نفقات الدين العمومي: ويتعلق الأمر تحديدا بتسديدات أصل الديون، بخلاف خدمة الدين (الفوائد) التي يتم إدراجها مع نفقات التسيير)

2- نفقات الاستثمار والتجهيز: وهي النفقات المتعلقة بتشييد البنيات التحتية (طرق، سدود، موانئ، مطارات...) أو ببناء المرافق العمومية (مؤسسات تعليمية، مستشفيات، إدارات) أو بتأسيس شركات حكومية. وتُدرج ضمن هذه النفقات أيضا المساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار والتشغيل

الإيرادات: هو الدخل التي تحققه المنشأة من خلال نشاطها الاقتصادي، ومما ينتج عن زيادة في اصول الشركة او انخفاض في التزاماتها ويتم حساب الايرادات بضرب السعر الذي تباع به السلع او الخدمات في عدد الوحدات المباعة او الخدمة المقدمة ويتم تعرفيها كذلك باسم المبيعات في قائمة الدخل وتعرف الايرادات العامة بإنها جميع المبالغ التي يتم تحصيلها من قبل الحكومة خلال فترة زمنية معينة سواء أكانت ايرادات من الضرائب او الرسوم أو المنح أو القروض.
يتم الإعتراف بالايراد حسب الطريقة المحاسبية المتبعة للمنشأة. في الشركات التي تستخدم اساس الاستحقاق المحاسبي تعترف بالإيراد حين يتم تقديم الخدمة او حصول البيع وإن لم تحصل الشركة على النقد من عملية البيع.

أما في المنشآة التي تستخدم الاساس النقدي فأنها تعترف بالإيراد عند الحصول على نقد مقابل البيع فالعبرة بالنقد وليس بتقديم الخدمة أو بيع البضاعة كما في أساس الإستحقاق.

أنواع الايرادات

تتشكل الايرادات من الإيرادات الضريبية، ثم الإيرادات غير الضريبية بنوعيها العادية والاستثنائية الإيرادات الضريبية: وتتألف من الضرائب المباشرة (الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات على سبيل المثال) وغير المباشرة (الضريبة على القيمة المضافة نموذجا) وباقي الرسوم التي تفرضها الدولة مثل الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات ورسوم تسجيل العقود والغرامات.

الإيرادات غير الضريبية: وتتمثل في الأرباح التي تحققها الشركات الحكومية، وعائدات الاسهم التي تملكها الدولة في شركات القطاع الخاص. هذا بالإضافة إلى الواجبات التي يؤديها نائلو الامتيازات والرخص إلى الحكومة بصفة دورية (رخص الصيد، حقوق استغلال المناجم، حقوق زراعة أراضٍ مملوكة للدولة) والإتاوات التي تؤدى مقابل احتلال الملك العمومي

وتعرف ايضاً بأنها جميع المبالغ التي يتم تحصيلها من قبل الحكومة بمختلف الطرق ما عدا المبالغ المتحصلة عن طريق الضريبة المباشرة وهي تشمل:

- **الايرادات الادارية**

وهي المبالغ التي يتم تحصيلها من قبل مؤسسات الدولة وتتنوع أشكالها فقد تكون:

1- رسوم مقابل خدمات تقدم من قبل الدولة و تدفع لمرة واحدة مقابل الخدمة و تكرر بتكرر تقديم الخدمة مثل:

- رسوم اصدار بطاقة شخصية
- رسوم إصدار تصريح عمل
- رسوم الترخيص
- غرامات و عقوبات تدفع بإجبار الافراد المخالفين للقوانين
- تقييمات خاصة و هي عبارة عن مبالغ يتم دفعها بشكل يتناسب مع الفائدة التي حصل عليها الفرد مقابل قيام الدولة بدفع نفقات محددة على مجال معين ساهم في تحصيل الفائدة لهذا الفرد مثل أن تقوم الدولة بتعبيد طرق أو انشاء موانئ و مطارات في منطقة غير مأهولة بالسكان فتزداد اسعار الاراضي المجاورة له بشكل كبير و يتم دفع هذه التقييمات مقابل الفائدة أو الزيادة في الاسعار التي حصل عليها أصحاب الاراضي

2- ارباح مؤسسة الدولة

وهي عبارة عن المبالغ التي يتم تحصيلها من قبل الافراد مقابل سلع تم إنتاجها من قبل الحكومة أو خدمات معينة يتم تقديمها من قبل الحكومة عبر مشاريعها الاستثمارية

3- الهدايا و المنح

وتشمل جميع المبالغ التي تم تحصيلها من قبل الحكومة على شكل مساعدات أو هدايا أو منح من جهات خارجية حكومية كانت ام خاصة أم افراد ام جهات داخلية , و تقدم هذه المبالغ للدول الفقيرة أو الدول التي تواجه مشكلات كبيرة في البلد ولا يمكن لاقتصادها تحمل مثل هذا النوع من المشكلات الا بصعوبة بالغة.

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرصيد

هو الفرق بين مجموع الإيرادات وإجمالي النفقات، ويكون على إحدى حالتين:

موجبا ، أي أن الإيرادات تفوق النفقات، ويقال آنذاك إن هناك فائضا في الميزانية , أو سالبا، أي أن الإيرادات تقل عن النفقات، ويقال عندئذ إن الميزانية تعرف عجزا ومن الممكن نظريا أن يكون رصيد الميزانية صفريا، بحيث تعادل النفقات مبلغ الإيرادات، ولكن هذه حالة معدومة الوجود في الواقع وفي حال عرفت الميزانية عجزا، فهذا يعني أن الحكومة ستلجأ إلى الاقتراض من أجل تعويض هذا العجز ويمكن للحكومة في بعض الحالات أن تختار بين الاستدانة داخليا عبر إصدار سندات الخزينة، أو من الخارج من خلال الاقتراض من المصارف العالمية أو المؤسسات المالية الدولية، أو إصدار سندات سيادية بالعملات الدولية في أسواق المال الدولية لكن الحكومات تكون مجبرة في حالات أخرى على الاستدانة بالضرورة من الخارج، إذا كانت احتياطياتها من النقد الأجنبي لا تكفي لتسديد فاتورة الواردات والوفاء بالالتزامات المالية من الديون المستحَقة. إذ أن الاقتراض من الداخل يكون بالعملة المحلية، وهذا لا يفي بالغرض في هذه الحالة.

تعد الموازنة العامة الخطة المالية للدولة تبين إيراداتها ونفقاتها خلال العام وتظهر بالتالي مقدارالعجزوالدين المترتب على الدول، لكن المعضلة محلياً هي اجترار العمل التقليدي في إعداد الموازنة بين الإيرادات والنفقات، وقد يكون من المهم التفكير اليوم بإعادة النظر بطرق احتساب الموازنة والنظر لها بطرق مختلفة، وبالتالي إعادة رسم السياسات المالية الناتجة عن ذلك.

الانفاق المالي المنفلت ادى الى ارتفاع المديونية بشكل خطير, حيث تجاوزت قيمتها 13 مليار دينار, وقد اعلن وزير المالية بان المديونية اصبحت تشكل 65% من الناتج المحلي الاجمالي, وتجاوزت قانون الدين العام الذي حدد سقفها 60% من الناتج المحلي الاجمالي المتحقق في اخر سنة, وليس المتوقع كما يطرح الوزير, وبذلك ترتفع نسبة المديونية الى 67% من الناتج المحلي الاجمالي, والحكومة ماضية بنفس النهج وهي تعد لموازنة 2012.

ان الاستثمار في المشاريع التنموية التي تحقق تنمية مستدامة كفيلة بمعالجة قضايا البطالة بشكل افضل, وعلى اهمية وضرورة توفير الامن والاستقرار للمجتمع المحلي, الا ان معالجة قضايا الفقر والبطالة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية باسعار مناسبة يسهم بشكل مباشر في تحقيق الامن الاجتماعي والاستقرار في البلاد. الامر الذي يتطلب زيادة نصيب قطاعات الصحة والتعليم والعمل خاصة اذا ما علمنا ان نصيب القطاع الصحي من النفقات العامة للدولة 651.65 مليون دينار, ما يعادل 9% من النفقات العامة, وقد حافظت هذه النسبة على معدلها خلال الاعوام العشرة الاخيرة, علما ان منظمة الصحة العالمية تطالب دول العالم بتخصيص 15% من انفاقها على القطاع الصحي, اما قطاع التعليم فقد بلغ نصيبه من النفقات العامة 811.3 مليون دينار ما يعادل 3.7% من الناتج المحلي الاجمالي وتعتبر من النسب المتدنية في العالم كما لوحظ في توزيع النفقات في الموازنة العامة للدولة المتعارف عليها بين بعض القطاعات الاساسية عدم مراعاة المعايير الدولية, فقد بلغت نسبة نفقات الجهاز العسكري حوالي 9% من الناتج المحلي الاجمالي, وهي من النسب المرتفعة جدا في العالم, فالولايات المتحدة الامريكية التي تعتبر اقوى دولة عسكريا والاكبر اقتصاديا, لا تتجاوز نسبة نفقاتها العسكرية اكثر من 4% من الناتج المحلي الاجمالي, وفرنسا 2.3% وبريطانيا 2.4% واسبانيا وكندا 1.2%.

قد حان الوقت مثلاً، للنظر بحجم الإنفاق الرأسمالي ووضع منهجية لزيادته وإنفاقه بصورة حقيقية فالإنفاق الرأسمالي هو محرك أساسي في الاقتصاد ويخلق قيمة مضافة وفرص عمل. أما بخصوص العجز، فهو أصل الدين، وقد تراكم حتى وصلنا الى ما وصلنا إليه،

الإصدار الخامس - العدد خمسون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وسوف يزداد أكثر إذا لم تكن الإيرادات مدفوعة بالنمو الحقيقي للاقتصاد بل جراء التضخم، وأكثر ما نتمنى أصبح أن تغطي الإيرادات في الموازنة العامة النفقات الجارية فقط ما نقترحه دائماً هو ربط الإنفاق الرأسمالي مع نسبة البطالة في المحافظات، بحيث إذا زادت نسبة البطالة في إحدى المحافظات يجب زيادة الإنفاق الرأسمالي بها، وهذا ما يدفعنا أيضاً لبناء نموذج اقتصادي دقيق يبين وبدقة معدل النمو الاقتصادي الذي تبنى عليه الموازنة، وهو أمر ضروري جدا يجب تقديره بشكل مدروس ليقترب من أهداف رؤية التحديث الاقتصادي ويجب أن تكون هناك موازنة عمومية للقطاع العام تجمع كل الأصول التي تمتلكها الدولة وكل الالتزامات عليها، ذلك بلا شك سيساعد الدولة على بيان كم تمتلك من أصول وكم عليها من ديون، وبالتالي تحسين إدارة الموازنة العامة وزيادة الإيرادات وتخفيض المخاطر وصناعة السياسة المالية بصورة أدق ورفع الكفاءة.

أن الرقابة على الموازنة العامة تتم على عدة مراحل وهي:

1- الرقابة الداخلية و تم داخل السلطة التنفيذية و تتولاها وزارة المالية و تقسم لقسمين

أ- رقابة داخلية من الناحية العملية تتم الرقابة الداخلية أوالإدارية من الناحية العملية من خلال : الرقابة الموضوعية و الرقابة على اساس الوثائق

ب- الرقابة الداخلية من حيث التوقيت و تقسم الى قسمين

- الرقابة السابقة على الصرف
- الرقابة اللاحقة على تنفيذ الميزانية

عوامل فشل الموازنة العامة

1- إعداد الموازنة تتأثر بالممارسات السياسية والاجتماعية مما ينعكس على إعداد الموازنة سلباً.

2- مبالغة الجهات الحكومية في طلبات الموازنة مقارنة بحجم الاعمال المراد تنفيذها على الرغم من محدودية الموارد تؤدي الى فشل هذه الموازنة.

3- عدم ثبات الموارد المالية حيث ان الاردن تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية من اجل اعداد الموازنة العامة.

4- وعد تنفيذ الموازنات حسب المعايير الدولية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي

5- عدم قدرة المواطن بالتأثير في الموازنة العامة.

مبادئ اعداد الموازنة العامة

يحكم إعداد الموازنة العامة مجموعة من المبادئ المستمدة من طبيعة النشاط الحكومي ، وتهدف هذه المبادئ إلى تحقيق فاعلية الموازنة العامة . وفيما يلي أهم هذه المبادئ :

1- مبدأ سنوية الموازنة يقضى مبدأ السنوية بأن تعد الموازنة عن سنة مقبلة متضمنة نفقات وإيرادات هذه السنة ومستقلة عن موازنة السنة السابقة عليها أو اللاحقة لها.

2- مبدأ عمومية الموازنة يقضى هذا المبدأ بعدم تخصيص إيرادات وحدة حكومية معينة لتغطية نفقات هذه الوحدة ، فمثلا لا تخصص رسوم الدراسة التى يدفعها طلاب الجامعة لتغطية مرتبات العاملين بالجامعة أو أي نوع آخر من النفقات.

3- مبدأ مرونة الموازنة صلاحية المسئول عن تنفيذ الموازنة في تغيير ما ورد بها حيث تمثل الموازنة الحد الأقصى للنفقات الذي لا ينبغي للمسئول تجاوزه.

4- مبدأ شمول الموازنة شمول الموازنة لكل النفقات والموارد العامة للدولة بحيث لا يقع أى منها خارج الموازنة ، وعلى ذلك لا يجوز للمصالح التى تحصل إيرادات أن تخصم مصروفات الجباية من هذه الإيرادات وإنما تدرج بالموازنة الإيرادات كاملة والمصروفات كاملة حتى تتمكن السلطة التشريعية والتنفيذية من تحقيق رقابة فعالة على الإيرادات والمصروفات

5- مبدأ توازن الموزنة يقضى هذا المبدأ بضرورة تساوى موارد الدولة العامة مع نفقاتها العامة

6- مبدأ وحدة الموازنة يقضى هذا المبدأ بإعداد موازنة موحدة لكل وحدات الجهاز الإداري للدولة مما يعطى صورة إجمالية عامة عن نفقات وموارد الحكومة ويسهل مراقبتها من قبل السلطة التشريعية

الخاتمة

مما سبق نلاحظ أنّ مشاريع الدولة يفترض فيها تحقيق التوازن المالي أو تحقيق جدوى اقتصادية من استخدام الأموال فيها وربح وعائد معقولين، فإنّه في الوقت نفسه يفترض فيها زيادة في الدخل الوطني وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام. يتكامل التوازن الاقتصادي للموازنة العامة مع التوازن الاقتصادي العام حيث يفرض التوازن الاقتصادي للموازنة العامة رفع مردودية النظام الاقتصادي بما يتطلبه من تحليل دقيق لحدود الاقتطاع العام نوعاً وكماً بحيث يمنع هذا التوازن أن تقوم الدولة باقتطاع أموال من القطاع الخاص وتقوم بعدها بإنفاقها بحيث لا تكون زيادة في الدخل الوطني معادلة على الأقل لزيادته فيما لو بقيت هذه الأموال لدى القطاع الخاص، فالسياسة المالية السليبة هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق توازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل القيام بالاقتطاع والإنفاق . يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأّنه يقوم على أساس الاقتطاع الضريبي من الدخول المرتفعة ثم إعادة التوزيع في صالح الدخول المنخفضة وهذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنّه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.

المصادر والمراجع:

فهمي الكتوت، (٢٠١١)، الإيرادات والنفقات في الموازنة العامة للدولة، مقالة منشورة على موقع عمان نت، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: https://tinyurl.com/yy8euaas، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٤-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٠:٠٠ صباحاً.

محمد الزعبي، (٢٠٢١)، ما هي أنواع الإيرادات العامة والنفقات العامة؟، مقالة منشورة على موقع رواد، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: https://rouwwad.com، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٤-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠١:١٥ مساءاً.

الجزيرة، (٢٠١٦)، الميزانية العامة للدولة.. من أين تأتي وأين تُصرف؟، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.aljazeera.net، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٤-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٩:١٣ مساءاً.

د.محمد ابراهيم الشافعي – مبادئ المالية العامة – دار النهضة العربية – القاهرة – 2007 – ص73.

د.علي لطفي– إقتصاديات المالية العامة – مكتبة عين شمس – القاهرة – 1996 – ص 299.

د.عادل احمد حشيش – أصول الفن المالي للاقتصاد العام – دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية – بلا تاريخ طبع – 569-570.

أعاد على حمود القيسي – المالية العامة والتشريع الضريبي الأردني – الطبعة الأولى – مكتبة كنعان – 1996 – ص115.

رعد محمود التل، (٢٠٢٢)، ما قبل إقرار الموازنة العامة، مقالة منشورة على موقع الغد، متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: https://alghad.com، تمت الزيارة بتاريخ: ٢٥-١١-٢٠٢٢، الساعة: ٠٥:٠٠ مساءاً.